

الداخلة فيك من تحت الطيب والاباحة
 فالسبب ما يلزم من عدمه العدم ومن
 وجوده الوجود بالنظر الى ذاته كالزوال
 مثله فان الشارع وضعه سبباً لوجوب
 الظهر فيلزم من وجوده وجوب الظهر
 ومن عدمه عدم وجوبها وانما قلنا
 بالنظر الى ذاته لانه لا يلزم من وجود
 السبب وجود المسبب لقروض ما يقع
 او تخلف شرط وذلك لا يقدح في تسميته
 سبباً لانه لو نظر الى ذاته منع قطع
 النظر عن موجب التخلف لكان وجوده
 مقتضياً لوجود المسبب اما الشرط فهو
 ما يلزم من عدمه العدم ولا يلزم من
 وجوده وجود ولا عدم لذاته ومثاله
 الوجوب بالنسبة الي وجوب الزكاة في العين

وجوب
الظهر

تمام
الحوال

والماشية فانه يلزم من عدمه تمام الحول
 عدم وجوب الزكاة فيما ذكر ولا يلزم من
 وجود تمام الحول وجوب ولا عدم وجوبها
 لتوقف وجوب الزكاة على مالك التصيب
 ملكاً كاملاً واما المانع فهو ما يلزم من
 وجوده العدم ولا يلزم من عدمه
 وجود ولا عدم لذاته مثاله الخبز
 فانه يلزم من وجوده عدم وجوب
 الصلوة وانه عديم وجوبها لتوقف وجوبها
 على اسباب اخرى تحصل عند عدم الخبز
 وقد لا تحصل فخرج من هذا ان السبب
 يؤثر بطرفيه اعني طرفي وجوده وعدمه
 والشرط يؤثر بطرف عدمه فقط والمانع
 يؤثر بطرف وجوده فقط في العدم فقط
 ومحل استيفاء ما يتعلق بما حث الحكم

الرباطة

احتراز عن
 ملك ناقص
 وهو المال الذي
 يكتز في محل
 لا يعلم وعن
 ملك مهرب
 الموجد
 ولا يلزم عدمه
 بله

وجوب الصلاة
 معاً مثلاً ولا يلزم
 من عدمه وجوب
 الصلوة
 ولا صح
 في العدم
 فقط صح

والماشية